شراء مبنى القنصلية العامة لجمهورية العراق في ولاية لوس أنجلس

رقم الملف: #46

شرح الملف

كشفت وثائق مسربة من وزارة الخارجية ، اليوم الاحد، عن شبهات فساد بملايين الدولارات في عمليات شراء مباني لصالح الوزارة في عدد من الدول. وبحسب احدى الوثائق الصادرة من مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية بتاريخ 26/7/2016، والموجهة الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وهي عبارة عن إجابة لجنة النزاهة النيابية حول التحقيق "بوجود شبهات فساد في شراء مبنى القنصلية العامة لجمهورية العراق في ولاية لوس أنجلس الامريكية".واشارت الوثيقة الى ان مكتب المفتش العام بوزارة الخارجية "لا زال يدقق المعلومات التي تفيد بوجود شبهة فساد في عملية شراء عقارات في العاصمة الالمانية برلين والعاصمة النرويجية أوسلو".اما الوثيقة الاخرى فهي محضر اللجنة التحقيقية التي باشرت في كانون الثاني في 2016 "التحقيق في ملابسات شراء قنصلية جمهورية العراق في لوس أنجلوس، وقامت بضبط إفادات أعضاء لجنة الشراء بعد استقدامهم من البعثات العاملين فيها".وتشير الوثيقة الى ان "احد اعضاء اللجنة احمد محمد علي/ معاون مهندس يعمل في مكتب المفتش العام، لم يحضر للاستماع الى افادته رغم مفاتحة الدائرة الإدارية بضرورة حضوره أمام اللجنة".وتوصلت اللجنة التحقيقية الى انه "ثبت وجود تضارب في أقوال لجنة الشراء و محاسب البعثة السابق، حيث اجمع أعضاء اللجنة كافة على ان احمد ناظم جواد/ وزير مفوض القنصل العام لجمهورية العراق في لوس أنجلوس، كان يحضر التفاوض بشأن عملية شراء المبنى القنصلية بصورة مستمرة".

تاريخ
2016-07

اسماء الاشخاص المتورطين

احمد محمد علي
احمد ناظم جواد

الجهات المتورطة

القنصلية العراقية في لوس انجلس

الفساد

مدني

الوزارة المعنية

وزاة الخارجية

نوع الفساد

اختلاس

مكان الفساد

الولايات المتحدة

الوثائق - صور

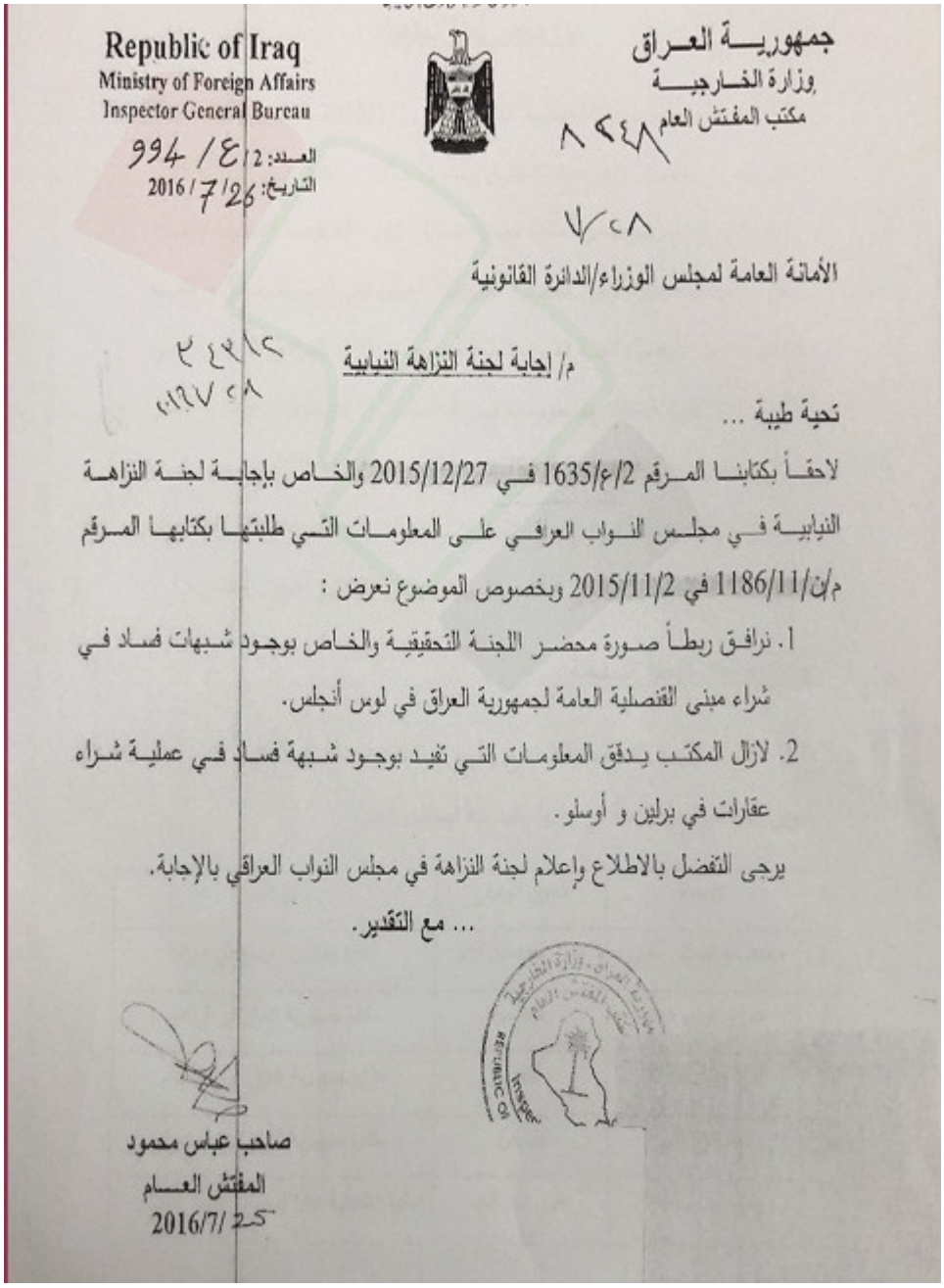

Republic of Iraq
Ministry of Foreign Affairs
Inspector General Bureau

جمهوريـــة العــراق
وزارة الخــارجيـــة
مكتب المفتش العام

العـدد: 2/ع/994
التاريخ: 2016/7/26

٨٢٤٨
٧/٢٨

الأمانة العامة لمجلس الوزراء/الدائرة القانونية

م/ إجابة لجنة النزاهة النيابية

تحية طيبة ...

لاحقاً بكتابنا المرقم 2/ع/1635 في 2015/12/27 والخاص بإجابة لجنة النزاهة النيابية في مجلس النواب العراقي على المعلومات التي طلبتها بكتابها المرقم م/ن/1186/11 في 2015/11/2 وبخصوص الموضوع نعرض :

1. نرافق ربطاً صورة محضر اللجنة التحقيقية والخاص بوجود شبهات فساد في شراء مبنى القنصلية العامة لجمهورية العراق في لوس أنجلس.
2. لازال المكتب يدقق المعلومات التي تفيد بوجود شبهة فساد في عملية شراء عقارات في برلين و أوسلو.

يرجى التفضل بالاطلاع وإعلام لجنة النزاهة في مجلس النواب العراقي بالإجابة.

... مع التقدير.

صاحب عباس محمود
المفتش العام
2016/7/25

م / محضر لجنة تحقيقية

إلحاقاً بمحضر اللجنة التحقيقية المؤرخ في 2016/1/7 والمقترن بمصادقة السيد الوزير وإكمالاً لإجراءات التحقيق وحسب هامش سيادته في 2016/1/14 المثبت في اصل المحضر أعلاه حيث باشرت اللجنة التحقيقية أعمالها لإكمال التحقيق في ملابسات شراء قنصلية جمهورية العراق في لوس أنجلوس و قامت بضبط إفادات أعضاء لجنة الشراء المشكلة بموجب الأمر الوزاري المرقم 62 في 2013/1/7 بعد استقدامهم بموجب من البعثات العاملين فيها بموجب الأمر الوزاري المرقم ذ/3/البعثات/791/85 في 2016/1/21 إضافة إلى تدوين إفادة السيد وسام ثابت سلطان / رئيس ملاحظين والذي عمل محاسبا للبعثة وقت شراء المبنى حيث توصلت اللجنة إلى النتائج والتوصيات ووفق التفاصيل المبينة أدناه:

اولاً / اجراءات اللجنة التحقيقية :

1 – قامت اللجنة التحقيقية بالاستماع وتدوين إفادات أعضاء لجنة الشراء إضافة إلى تدوين إفادة محاسب البعثة في حينها والمدرجة أسمائهم أدناه:

ت	الأسماء	العنوان الوظيفي	مكان العمل
1	محمد عبد الستار عقراوي	رئيس مهندسين أقدم	سفارة جمهورية العراق في صوفيا
2	شروق فوزي حسن	محاسب	سفارة جمهورية العراق في الرياض
3	أفنان جميل عبد الله	قانوني	سفارة جمهورية العراق في ستوكهولم
4	احمد لؤي زكي	مهندس	سفارة جمهورية العراق في ستوكهولم
5	وسام ثابت سلطان	رئيس ملاحظين	الدائرة القنصلية حالياً (محاسب البعثة سابقاً)

2 – تعذر تدوين إفادة السيد احمد محمد علي / معاون مهندس يعمل في مكتب المفتش العام لعدم حضوره ، رغم مفاتحة الدائرة الإدارية بموجب كتاب مكتب وكيل الوزارة لشؤون التخطيط السياسي (عاجل جداً) المرقم م.ط/27/7 في 2016/1/2 بضرورة حضوره أمام

5 - 1

اللجنة التحقيقية خلال ثلاثة أيام من تاريخ الكتاب أعلاه وبخلافه يتم رفع التوصيات النهائية للجنة باعتباره ممتنع عن الحضور.

3 – ولغرض استكمال إجراءات اللجنة التحقيقية فقد تم مفاتحة سفير جمهورية العراق في واشنطن بموجب كتاب السيدة وكيل الوزارة لشؤون التخطيط السياسي المرقم م.خ1/ج/30 في 2016/2/23 والمتضمن طلب استدراج ثلاث عروض من شركات رصينة متخصصة في لوس أنجلوس في سنة الشراء للوقوف على القيمة الحقيقية للعقار الذي تم شرائه وأجاب سفير جمهورية العراق في واشنطن بكتابه (سري) المرقم 9 في 2016/3/25 المعطوف على كتاب السيدة وكيل الوزارة لشؤون التخطيط السياسي المرقم 27 في 2016/3/17 والمتضمن قيام السفارة بالاتصال هاتفياً مع مكتب التخمينات التابع للحكومة المحلية لمقاطعة لوس أنجلوس(Los Angeles County) لغرض الحصول على القيمة التخمينية للبناية عن سنة الشراء والتي تم الحصول عليها من خلال الرابط الالكتروني (http://portal.assessor.lacounty.qov/parceldetil/5090014001)

حيث تضمن قيم الشراء والقيم التخمينية للفترة من 2010 ولغاية 2016 والتي يتم وضعها من قبل الحكومة المحلية للمقاطعة لغرض احتساب الضريبة السنوية للعقار والتي تساوي 1% من قيمة التخمين الكلي ولا تعني بالضرورة القيمة التي يعرض فيها العقار للعقار أو ما شابه ذلك .

السنة	قيمة الشراء بالدولار الأمريكي	القيمة التخمينية بالدولار الأمريكي
2016	-----	8,284,277
2015	-----	8,159,840
2014	-----	8,000,000
2013	9,300,000	8,000,000
2010	4,300,000	4,300,000

5 - 2

ثانياً / النتائج التي توصلت اللجنة التحقيقية اليها:

1 – ثبت وجود تضارب في أقوال لجنة الشراء و محاسب البعثة السابق حيث اجمع أعضاء اللجنة كافة بان السيد احمد ناظم جواد / وزير مفوض القنصل العام لجمهورية العراق في لوس أنجلوس كان يحضر التفاوض بشان عملية شراء لمبنى القنصلية بصورة مستمرة ، عدا السيدة شروق فوزي حسن / محاسب والتي أشارت إلى عدم حضوره ثم رغبت بعد خروجها من التحقيق بتغيير أقوالها لتؤيد حضوره وامتنعت اللجنة عن قبول تغيير أقوالها مع العرض بان محاسب البعثة السيد وسام ثابت سلطان / رئيس ملاحظين أكد أيضاً في إفادته إلى عدم حضور القنصل العام.

2 – ثبت للجنة التحقيقية من خلال إفادات أعضاء اللجنة المكلفة بالشراء بأنها قد عقدت عدة اجتماعات مع القنصل العام في لوس أنجلوس السيد احمد ناظم جواد / وزير مفوض اعتباراً من تاريخ 2013/4/2 وتدارست خلالها (11) عرضاً قدمت إلى القنصلية بضمنها عرض البناية التي تم شرائها وحسب المحضر الموقع من قبل جميع أعضاء اللجنة المؤرخ في 2013/4/17 المقترن بمصادقة السيد الوزير في 2013/4/24 وكذلك ما ورد بتقرير السيد احمد محمد علي / معاون مهندس ممثل مكتب المفتش العام في اللجنة والذي ورد في الفقرة (7) منه بأنه ومن خلال المداولات بين أعضاء لجنة الشراء والقنصل العام في لوس أنجلوس استقر الرأي على شراء البناية الواردة بالتسلسل (أولاً) من محضر لجنة الشراء ومن خلال ذلك يتضح وجود تفاوت في الإفادات حيث أيد جميع أعضاء اللجنة أن عرض البناية التي تم شرائها قد تم تقديمه ضمن العروض المهيأة من قبل القنصل العام عدا محاسب البعثة الذي نفى في إفادته ذلك وأيد ما ورد بإفادة القنصل العام بان السيد رئيس اللجنة الموفدة هو الذي حصل على عرض البناية المذكورة.

5 - 3

3 – لم تتوصل اللجنة التحقيقية إلى السعر الحقيقي للعقار الذي تم شرائه لعدم قيام اللجنة الكلفة بالشراء بالاستعانة بالجهات المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض تقييمه قبل الشراء.

4 – ثبت وجود مخاطبات رسمية بين الشركة العقارية الوسيطة والقنصل العام في لوس أنجلوس بموجب مذكرتها المؤرخة في 2013/4/10 والذي ورد فيها سعر العقار وتفاصيله والذي تم اختياره من قبل لجنة الشراء ، وهذا ينافي ما ورد بإفادة السيد احمد ناظم جواد / وزير مفوض القنصل العام في لوس أنجلوس والتي بين فيها بعدم علاقته باختيار البناية التي تم شرائها ، مع العرض بان المبلغ المحدد لسعر البناية وقدره (9300000) تسعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار قد سدد وحسبما ورد بكتاب القنصلية العامة في لوس أنجلوس المرقم 589 في 2013/7/26 إلى شركة وساطة عقارية بعد أن تم فتح حساب خاص في مصرف البحرين الذي أودع فيه المبلغ المذكور وان من لديه صلاحية سحب أي مبلغ من الحساب المذكور هما القنصل العام احمد ناظم والمحاسب البعثة.

5 – إن إجابة سفارة جمهورية العراق في واشنطن بموجب كتابها المرقم 9 في 2016/3/25 عن كتابي مكتب الوكيل لشؤون التخطيط السياسي المرقمين 30و42 في 2/23 و 2016/3/9 لا تعطي القيمة الحقيقية للعقار في سنة الشراء لكونها استندت على أساس القيمة التخمينية للعقار والذي تم وضعه من الحكومة المحلية في المقاطعة لغرض احتساب الضريبة السنوية للعقار والتي تمثل نسبة 1% من القيمة التخمينية وهذا لا يعطي القيمة الحقيقية للعقار عند عرضه للبيع مما يتعذر معه الوقوف على حقيقية سعر العقار في سنة الشراء لكون القيمة التخمينية لم تتغير من سنة 2013 ولغاية 2016 إلا بشكل طفيف بما لا يتناسب مع مبلغ الشراء البالغ (9,300,000) تسعة ملايين وثلاثمائة ألف دولار أمريكي.

5 - 4

ثالثاً / التوصيات :

لم تستطع اللجنة أن تؤيد أو تنفي صحة الادعاء بوجود شبهة فساد في سعر شراء مبنى القنصلية إلا أنها لاحظت من خلال تدوين الإفادات بأن المسؤولية القانونية تدور بين القنصل العام ورئيس لجنة الشراء ومحاسب البعثة السابق لوجود تضارب في الإفادات وما مثبت في قرار لجنة الشراء وتقرير ممثل مكتب المفتش العام في اللجنة فضلا عن عدم الاستعانة في حينها بمكتب متخصص بتقييم العقارات للوقوف على قيمة العقار الذي تم شراءه وبناءً على ذلك توصي اللجنة بإحالة التحقيق إلى هيأة النزاهة استناداً إلى الفقرة (3) من محضر اللجنة التحقيقية المقترن بمصادقة سيادتكم في 2016/1/14 المثبت في اصل المحضر أعلاه، لغرض التحقيق في الموضوع وحسب الاختصاص ، استناداً إلى أحكام المادة (1) من قانون هيأة النزاهة رقم (30) لسنة 2011.

(وقع المحضر باتفاق الآراء بتاريخ /2016/4)

نيران هاشم شاكر	محمد حسن جاسم	هالة شاكر مصطفى
مستشار	مستشار قانوني	وكيل الوزارة لشؤون التخطيط السياسي
عضو	عضو	رئيس اللجنة التحقيقية
2016/4/6	2016/4/6	2016/4/6

مصادقة السيد الوزير :

5 - 5